أكدوا على ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة

خبراء لـ (المدى): الإغراق السلعي والقوانين القديمة تعرقل الاستثمار الزراعي في البلد

□ بغداد / أحمد عبد ربه

عزا مختصون ضعف الاستثمار الزراعي الى القوانين القديمة التي اصبحت لا تساير التطور الذي يشهده العالم في الجانب الزراعي.
وقال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص لـ (المدى): ان مشكلة ملكية الارض تقف عقبة امام المستثمرين، فإن المشروع يمرر على خمسة جهات حكومية للموافقة عليه، بالاضافة الى ظاهرة الاغراق السلعي من قبل دول الجوار على الأسواق المحلية ما يضعف رغبة المزارع بالاستمرار في الزراعة، لافتاً الى ان هذا القطاع يسير بطريقة عشوائية غير مدروسة، مبيناً ان زراعة الرز لا تزال تعتمد على طريقة الغمر المائي التي ترجع اصولها الى السومريين.
وأضاف الهيمص: يجب على وزارة الزراعة التزام الدور الارشادي من خلال العمل ببرامج مخطط لها حسب طبيعة البيئة العراقية والتخلص من جميع ملكيات الاراضي ومنحها الى القطاع الخاص، مؤكداً على اهمية العمل بالتكنولوجيا الزراعية كالبيوت الزجاجية والسقي بالتنفيض.
ولفت الى ضرورة الاعتناء بالثروة الحيوانية والاستفادة منها من خلال انشاء حظائر جيدة وتوفير المستلزمات المطلوبة لسد الحاجة الفعلية من اللحوم والالبان والجلود، داعياً الى اهمية العمل المشترك على توفير الحصة المائية للاراضي فضلا عن تقديم خدمات النقل.
من جانبه قال الخبير في وزارة الزراعة عبد الحسين الحكيم لـ (المدى) ان غياب القوانين التي تدعم المستثمر تؤثر على الواقع الزراعي لأن رأس المال جبان في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.
وأضاف الحكيم: ان البيئة الطبيعية للزراعة في العراق تعد جاذبة للاستثمار، مؤكداً على ضرورة القضاء على التصحر وتملح التربة.
الى ذلك قال الخبير الزراعي منعم درويش لـ (المدى): ان اهم المعوقات التي تقف امام الاستثمار هو (قانون ٣٥ لسنة ١٩٨٢) الذي لا يسمح بإنشاء البساتين ما يمنع المستثمر من الزراعة، مشيراً الى ان السبيل الوحيد هو الغاء مثل هكذا قوانين وتشريع قوانين جديدة تنسجم مع التطور الزراعي الذي تشهده بعض الدول المتطورة في هذا القطاع.
واضاف درويش: يجب على الفلاحين ان يستثمروا في زراعة الزيتون كونه يعمل على وقف الزحف الصحراوي و الاحتباس الحراري بالاضافة الى دخوله في انتاج الزيوت.
وكانت وزارة الزراعة قد اعلنت في وقت سابق عن طرح آلاف الدونمات للاستثمار الزراعي، مبينة أن هذه الخطوة ستعمل على استقطاب الأيدي العاملة، فيما أكدت تزويد أصحاب الأراضي بحبوب معدلة وراثيا من القمح والرز المقاومة للملوحة وشح المياه.
وأطلقت الحكومة في آب ٢٠٠٨ مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية.وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين.
ويعاني البلد من موجة جفاف بسبب شح الأمطار، فضلا عن قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما من نهري دجلة والفرات، ويحمّل العراق تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع أروائية وسدود عليها.

عزاه إلى قلة التخصيصات المالية

نيابي يستبعد إقرار قانون المتقاعدين خلال العام الحالي

□ بغداد /المدى

استبعد عضو اللجنة المالية النيابية احمد حسن فيض الله اقرار قانون التقاعد خلال العام الحالي بسبب غياب التخصيصات المالية الكافية ضمن الموازنة الحالية، متوقعاً التصويت عليه خلال موازنة العام المقبل.
وقال فيض الله بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن تعديل سلم رواتب المتقاعدين يأخذ وقتاً طويلاً كونها عملية تحتاج الى معرفة الحد الادنى من الرواتب وحالة السوق المحلية من ناحية نسبة التضخم وكيفية الزيادة في الرواتب، فضلاً عن مدى استعداد الحكومة لتخصيص الاموال، لافتاً الى ان أي تلكؤ سيؤدي الى مشاكل اقتصادية في البلد.
وأضاف فيض الله: أن اللجنة المالية طالبت دائرة التقاعد العامة بتزويدها بمعلومات عن رواتب المتقاعدين، مشيراً الى انه لم يصل اللجنة أي شيء.
واشار الى أن القانون يحتاج الى وقت ليس بالقليل لمناقشته ودراسته وتمريره الى مجلس النواب ثم التصويت عليه، موضحاً ان الموازنة المالية للعام الحالي تخلو من وجود تخصيصات مالية لزيادة رواتب المتقاعدين، فيمكن ان يتم التصويت على قانون التقاعد العام خلال موازنة العام المقبل.
واقرت اللجنة المالية النيابية بوجود خلل في سلم رواتب المتقاعدين مما ادى الى تاخر انجاز موضوع سلم رواتب المتقاعدين.
ومن جانبها اعلنت عضو اللجنة المالية النائب نجيبة نجيب في تصريح سابق عن تشكيل لجنة نيابية مصغرة لدراسة موضوع سلم رواتب المتقاعدين واصدار قانون التقاعد العامة خلال الفترة القليلة القادمة، مبينةً ان اللجنة قطعت اشواطاً كبيرة في موضوع تعديل سلم رواتب المتقاعدين والعمل على تشريع قانون التقاعد العامة.
الى ذلك طالب عضو مجلس النواب محمد الدعمي الرئاسات الثلاث بإلغاء المادة ٤٠ من الموازنة المالية للعام الحالي والتي تم بموجبها حرمان أعضاء المجالس البلدية من رواتبهم التقاعدية.
وقال الدعمي في بيان صحفي إن المادة ٤٠ من الموازنة حجبت الرواتب التقاعدية عن أعضاء المجالس البلدية مما ألحق الضرر بالآلاف من العوائل وخصوصا في المحافظات الوسطى والجنوبية دون أي مسوغ قانوني.
وأضاف أن البعض منهم في محافظتي الديوانية وصلاح الدين تمت إعادة استحقاقاتهم اليهم وقد استلموا بالفعل رواتبهم للسنتين الماضيتين، إلا أن البقية ما زالوا محرومين من استحقاقاتهم.
واكد الدعمي ضرورة إنصاف هذه الشريحة والإسراع بإنجاز معاملات تقاعدهم في المديرية العامة للتقاعد وتجاوز الحلقات الروتينية المعروفة.
يذكر أن مجلس النواب كان قد صوت بإيقاف الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية في جلسة التصويت على الموازنة العامة للدولة في ٢٣ من شباط الماضي، مما اثار امتعاض اعضاء تلك المجالس الذين احتجوا في عدد من المحافظات.

المالية النيابية تطالب الحكومة بالإسراع في تأسيس المصرف الإسلامي

□ بغداد /المدى

طالبت اللجنة المالية النيابية الحكومة بالشروع بتأسيس مصرف إسلامي حكومي لدعم مشروع تطوير المصارف الحكومية.وكشفت الحكومة في ٢ تموز الماضي أنها قررت تأسيس مصرف إسلامي حكومي يشرف عليه البنك المركزي العراقي ويرتبط إدارياً بوزارة المالية.
وقالت عضو اللجنة نجيبة نجيب بحسب (آكانيوز) إن اللجنة المالية في مجلس النواب تدعم توجه الحكومة نحو استحداث مصرف إسلامي حكومي يتميز بتعاملات مصرفية حديثة ويتأسس على أساس الابتعاد عن البيروقراطية الإدارية.وأضافت أن تأسيس مصرف إسلامي حكومي سيفتح طريقا جديدا أمام إيداع الأموال في المصارف الحكومية، فضلا عن دعم الاستثمار مع الدول الإسلامية والعربية".وأشارت إلى ان هناك ضرورة بأن تسرع وزارة المالية في تأسيس المصارف الإسلامية، لتسهم في توسيع التداولات المصرفية".وحدد البنك المركزي ٢٥٠ مليار دينار كحد أدنى لتأسيس المصارف الخاصة في البلاد، فيما يقوم العراق في الوقت الحاضر بتأهيل مصرفي الرافدين والرشيد بالتنسيق مع البنك الدولي.ويرى خبراء اقتصاديون ان المصارف الخاصة لا تمتلك الأدوات اللازمة للنهوض بالواقع النقدي والاقتصادي في البلاد، رغم تشريع مجلس النواب بدورته الاولى قانون المصارف لتنظيم عمل المصارف الخاصة والحكومية.

كردستان تمدد تسديد القروض المخصصة لإنشاء برادات الخضر

□ السليمانية / المدى

كشف مصدر في وزارة الزراعة والموارد المائية بحكومة إقليم كردستان عن إصدار الوزارة تعليمات جديدة فيما يخص القروض التي تمنحها للمزارعين لإنشاء برادات للخضر في الإقليم، لافتاً الى أن أبرز تلك التعليمات تنص على تمديد مدة تسديد تلك القروض التي تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دينار من خمسة أعوام الى عشرة أعوام.وأفاد مدير السلف والتسويق في وزارة الزراعة بحكومة الإقليم نوري إسماعيل بحسب (آكانيوز) أن الوزارة أصدرت تعليمات جديدة فيما يخص القروض التي تمنحها للمزارعين لإنشاء برادات للخضر في الإقليم التي تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دينار عراقي، مشيراً الى أنه "سيتم بدء العمل بتلك التعليمات وإطلاق منح القروض الزراعية للمزارعين بعد المصادقة على الموازنة العامة في الإقليم للعام الحالي".
وأضاف إسماعيل أن أبرز التعليمات الجديدة الصادرة عن الوزارة بشأن القروض التي تمنحها للمزارعين لإنشاء برادات للخضر في الإقليم تنص على تمديد مدة تسديد تلك القروض، من خمسة أعوام الى عشرة أعوام"، منوهاً الى "عدم صدور أي قرار من حكومة الإقليم بزيادة القروض الزراعية من ١٠٠ مليون دينار الى ١٥٠ مليون دينار".
ويعتبر إقليم كردستان إقليما زراعيا، وتبلغ مساحته أربعة ملايين هكتار من الأراضي، مليون ونصف المليون منها صالحة لزراعة الحبوب والفواكه، بينما تصلح الأراضي المتبقية مناسبة للغابات وزراعة أشجار الزيتون والفستق والمحاصيل المشابهة لها.

برلماني يؤكّد المضي بحذف الأصفار

□ بغداد /المدى

أكد مقرر اللجنة الاقتصادية النيابية محما خليل المضي بهيكلة العملة العراقية وحذف الاصفار منها.
وكان من المقرر ان تبدأ عملية حذف الاصفار من العملة في شهر ايلول المقبل كخطوة لرفع سعر الدينار العراقي ازاء العملات الاخرى.
وقال خليل بحسب (الفرات نيوز) ان مشروع هيكلة العملة وحذف الاصفار منها سيكون له مزايا اقتصادية كبيرة وسينعكس بشكل ايجابي على الواقع الاقتصادي للمواطن.
وأضاف ان هناك عزما واصرارا على تنفيذ المشروع كونه سيسهم كثيرا في الحفاظ على الاموال العراقية وقيمتها في السوق العالمية.وتابع ان الحكومة طالبت بالتريث في تطبيق المشروع للظروف التي تمر بها البلاد، نافياً وجود نية لالغاء المشروع لاهميته البالغة.
وأعلنت الامانة العامة لمجلس الوزراء ان المجلس أصدر قرارا بالتريث في تطبيق عملية حذف الاصفار من العملة الوطنية.
وذكر بيان للامانة العامة ان القرار يوجب ايقاف الإجراءات كافة المتعلقة بالعملية المذكورة وإلى إشعارٍ آخر.

العمل بمشروع القناة الجافة بأكثر من مليار دولار

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة الخدمات النيابية البدء بتنفيذ مشروع القناة الجافة من قبل وزارة الاعمار والاسكان بقيمة مليار و ٤٥٠ مليون دولار.
وقال عضو لجنة الخدمات النيابية إحسان العوادي بحسب (آكانيوز) إن وزارة الاعمار والاسكان بدأت باعداد الفحوصات والمخططات لتطوير الخط السريع للنقل من البصرة الى تركيا بعد ان حصلت موافقة البنك الدولي على اقراض العراق مبلغا قدره مليار و ٤٥٠ مليون دولار.واضاف أن البنك الدولي سيراقب عملية تنفيذ المشروع من خلال لجنة متخصصة شكلها لغرض تسهيل اجراءات تسليم القرض". واشار الى ان " وزارة المالية كُلفت من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي باجراءات استلام القرض والاتفاق على آلية مناسبة لاسترجاعه خلال السنوات العشر المقبلة".
ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.

نينوى تؤكد ضرورة الاهتمام بالثروة النفطية بالمحافظة

نينوى /المدى

دعا محافظ نينوى اثيل النجيفي الحكومة إلى إيلاء أهمية لملف استخراج النفط من المناطق التابعة لمحافظة نينوى، فيما طالب بتخويل للتفاوض مع حكومة إقليم كردستان بهذا الشأن.وقال النجيفي لـ"شفق نيوز" إن على الجهات المعنية بمتابعة ملف استخراج النفط في المناطق المحددة في الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى الاستمرار بالمتابعة.وكان مسلحون مجهولون فجروا في كانون الثاني الماضي مخزنا للمعدات تابعا لشركة النفط الوطنية الانجولية بالقرب من حقل النجمة في الموصل.وحصلت شركة سونانجول الانجولية على تعاقدات لتطوير حقلي نفط النجمة والكيارة أواخر عام ٢٠٠٩ عندما تعاقد العراق مع شركات دولية لتطوير احتياطياته النفطية.وأكد النجيفي على ضرورة تقديم تقرير مفصل بشأن موضوع استخراج النفط لتقديمه للحكومة الاتحادية، وعرضه على طاولة مجلس محافظة نينوى.
وأوضح النجيفي ان الوضع يحتاج الى قرار من مجلس محافظة نينوى بتخويلي للتفاوض مع إقليم كردستان بهذا الشأن"، مشيرا الى ان "المسؤول عن الملف النفطي في الإقليم مستعد لتقديم أي إيضاحات في هذه القضية".وكان أعضاء مجلس محافظة نينوى قد صوتوا على اللجوء الى الحكومة الاتحادية ومطالبتها بالتدخل لوقف عمليات التنقيب من قبل شركة اكسون موبيل للتنقيب على النفط في إقليم كردستان ضمن حدود المحافظة.
ونفت قائمة نينوى المتآخية وجود اي عمليات لتنقيب النفط للإقليم في المحافظة، عادة التهديدات بتكوين قوة عسكرية بالضد من إقليم كردستان "تهديدات إعلامية فارغة".وتعد عقود اكسون موبيل مثيرة للجدل حيث تعدها بغداد غير قانونية، وتشمل عمليات التنقيب مناطق متنازع عليها، وادت الى توتر في العلاقات بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان.
واستهدفت قنبلة الصيف الماضي خط الأنابيب الثانوي الذي ينقل نحو ٧٠٠ برميل يوميا من الخام من حقول شمالية الى منشأة تجميع في عين زالة.
ويقوم العراق عضو منظمة أوبك بإعادة بناء قطاعه النفطي بعد سنوات من الحرب والعقوبات وما زالت منشآت الطاقة تتعرض لهجمات منذ نحو تسع سنوات.